المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون المدنية

23 سبتمبر 2010

دورية عدد: 16 س2

من وزير العدل

إلى

السادة:

- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف**
- **الوكلاء العامين للملك لديها**
- **رؤساء المحاكم الابتدائية**
- **وكلاء الملك لديها**
- **القضاة المشرفين على أقسام قضاء الأسرة**

الموضوع: حول تفعيل التعديل المدخل على المادة 16 من مدونة الأسرة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فمن المعلوم أنه تم تعديل الفقرة الأخيرة من المادة 16 من مدونة الأسرة، وذلك بتمديد الفترة الانتقالية لسماح دعوى الزوجية من أجل تسوية كل زواج غير موثق حفاظا على حقوق الزوجين والأطفال وقل التعديل التالي:

"يعمل بسماع دعوى الزوجية في فترة انتقالية لا تتعدى عشر سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ".

ونظرا لكون هذه الفترة الجديدة تعتبر فرصة للمواطنين المعنيين من أجل الإسراع بتقديم دعاوى إلى المحاكم الابتدائية المختصة، قصد استصدار أحكام بثبوت الزوجية.

ورغبة في تحقيق فلسفة المشرع من سنه هذه الفترة الإضافية لتدارك كل الأوضاع الزوجية التي لم تتم تسويتها.

وتفاديا لكل ما من شأنه أن يحول دون تحقيق الغاية المتوخاة من هذا التعديل.

نطلب منكم وبكل تأكيد ما يلي:

- عقد ندوات جهوية بالتنسيق مع السلطات المحلية يشارك فيها السادة القضاة والمحامون والعدول والجمعيات والمنظمات ورجال السلطة والمنتخبون، وذلك من أجل تحسيس المواطنين المعنيين من أجل تسوية وضعيتهم الزوجية.
- عقد جلسات تنقلية بمراكز القضاة المقيمين وحتى بمقار حكام الجماعات وفي الأسواق وفي الأماكن النائية عند الاقتضاء، وذلك بالتنسيق مع السلطات المعنية.
- اتخاذ كل الترتيبات الضرورية للتسهيل على المواطنين المعنيين بثبوت الزوجية، وذلك بوضع إعلانات تتضمن نماذج طلبات بثبوت الزوجية التي تجعل رهن إشارتهم، وتحديد الوثائق المتطلبة والعدد المعتبر من الشهود عند الاقتضاء، والإشارة إلى إمكانية استفادة المواطنين المعوزين من المساعدة القضائية.
- التعامل بالمرونة والتيسير والتبسيط في كل المساطر والإجراءات المتطلبة في هذا الصدد، ومراعاة كل الظروف والملابسات وسائر وسائل الإثبات بما فيها القرائن والحد الأدنى المعتبر من الشهود.
- التعجيل بالبت في دعاوى الزوجية في وقت ملائم، رعيا للفترة المحددة قانونا لسماع دعوى الزوجية، والتي ستنتهي خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير 2014.
- . موافاة هذه الوزارة بما تم القيام به في الموضوع.

والسلام

وزير العدل

محمد الطيب الناصري